أحوال النصارى في خلافة بني العباس(*)
(جان موريس فييه)

مراجعة عائدة مازح

هو استقراء لمجموعة كبيرة من الوقائع التاريخية التي تسجِّل أحوال النصارى في ظل الخلافة العباسية إذ يحاول المؤلف أن يستقرىء بعض الأحكام عن العلاقة بين النصارى وبين دولة المسلمين في الشرق عبر استنطاقه للوقائع الجزئية على هدي المتغيّرات التاريخية والظروف المحليّة. ويحرص المؤلف «على وضع شهادات المؤرِّخين المسلمين إلى جانب شهادات المؤرِّخين النصارى لتقدير ما كان يجري، فيخلص إلى أن الموقف من النصارى كان محكوماً بإحداثيات الزمان والمكان، وأن هبّات «الاضطهاد»، إذا صحَّ أن تُسمى كذلك، كانت على قلّتها متفرقة لا شاملة، ناشئة عن احتكاكات فردية لا عن سياسة منظَّمة مقصودة».

والكتاب جزءٌ من ثلاثية للمؤلف تتناول أحوال النصارى السريان في ظل الساسانيين فالعباسيين فالمغول. وكان المؤلف، الذي أقام في الموصل بالعراق لمدةٍ طويلة منذ العام 1939، قد مهَّد لهذه الثلاثية بأربعة مجلدات تستقصي ما يُعرف عن الأديرة والكنائس والمواقع النصرانية في العراق، ومقالات عديدة عن نصارى إيران القديمة، جُمعت في مجلَّد نشر بلندن.

يرجع المؤلف في مقدمته إلى المصادر أو الأصول الأولى التي حدَّدت

---

* جان موريس فييه، أحوال النصارى في خلافة بني العباس، ترجمة حسني زيني، (دار المشرق بيروت، ط1، 1990).

الوضع القانوني لأهل الكتاب من سكان الجزيرة العربية. وفي رأس هذه المصادر، القرآن الكريم الذي نصَّ على قانون أهل الذمة حيث سمح بموجبه لأهل الكتاب، والنصارى خصوصاً، أن يستمروا في الإقامة على أرضهم بدون أن يتخلوا عن دياناتهم. وكانوا يتمتعون بحماية (ذمة) المسلمين ويُعفَون من الخدمة العسكرية، شرط أن يخضعوا لنظام الدولة ويؤدّوا الجزية.

ومع سير الفتوحات تغيَّرت شروط تطبيق هذا المبدأ بحسب «العهود» التي كانت تكتب للبلدان المفتوحة صلحاً، بيد أن النصوص القرآنية بقيت هي نفسها. فثمة آيتان من بين الآيات المتعلّقة بالنصارى واليهود، هما الأكثر ذكراً. الأولى هي الآية (29) من سورة التوبة: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرِّمون ما حرَّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية﴾. هذه الآية «التي تختص بالجزية، الفريضة الموروثة من القانون الساساني والطبيعية تماماً في ذلك الوقت وفي ظروف الفتح، لا تزال مقبولةً من حيث المبدأ».

لكن بقية الآية كانت مدعاةً لتفسيرات متساهلة أحياناً وصارمة أحياناً أخرى. والبقية هي: ﴿. . عن يدٍ وهم صاغرون﴾. وقد حمل بعض المتشدّدين هذه العبارة على المعنى الحرفي وذهب إلى اعتبارها موجبةً لإذلال الذمّيين.

أما الآية الثانية، التي فُسِّرت أحياناً تفسيراً متشدِّداً، فتقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتَّخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولَّهم منكم فإنَّه منهم﴾ (المائدة: 51). وسوف يستشهد بهذه الآية كل الذين يريدون إقصاء المسيحيين عن العمل العامّ ولا سيَّما في الوظائف الرسمية.

على هذه القاعدة القرآنية حدَّدت المذاهب الفقهية، سبل السلوك النظرية تجاه أهل الكتاب، لكنها لم تحظَ دوماً بالتطبيق.

ويعلن الكاتب أنه على الرغم من كراهة التأريخ المعاصر لتغليب توزيع الأحداث توزيعاً زمنياً متسلسلاً فإن دراسته ستلتزم دائماً بتأريخ الوقائع تأريخاً دقيقاً.

«وإلى جانب العامل الزمني الذي يجب أن يظل ماثلاً في الذهن، لا بدَّ أيضاً

من تجنّب عدة مغالطات. من ذلك أنه ينبغي التحرّز الشديد من التعميم عند استعمال لفظتي «المسلمون» و«النصارى» حتى في داخل حقبة واحدة محدودة كخلافة بني العباس.

فنحن، إذ نتكلّم عن النصارى المشرقيين، لسنا أمام جماعة واحدة ولا أمام موقف موحَّد في داخل الجماعات الفرعية: المشارقة من السريان (النساطرة)، المغاربة من السريان (اليعاقبة) أو الروم الملكيين. كما أننا إذ نقف أمام الإسلام لا نجد جماعةً واحدة».

فعندما نرجع إلى المصادر الأصلية أو إلى الدراسات الحديثة، «سرعان ما يتبيَّن لنا أن التقلّبات التي يفيد منها النصارى أو يذهبون ضحاياها ما هي إلا أصداء هامشية مصدرها التيارات الكبرى وأحياناً الدوَّامات العنيفة التي تعصف بالمجتمعات الإسلامية نفسها. وهذا ما يفسِّر كون مواقف المذاهب الفقهية المختلفة من النصارى بعيدة، حتى نظرياً، عن الإجماع.

لذلك، رأى الكاتب أنه ينبغي «البقاء على أقرب مسافة ممكنة من النصوص لتحديد زمن وظروف هذا الحادث أو ذاك، هذا القرار أو ذاك». ولفت نظره ـ كما سبق لتريتون أن أشار ـ «أن المؤرِّخين المسلمين (باستثناء المقريزي) لم يصرفوا اهتمامهم إلا نادراً إلى التأريخ للأقليَّات، ومنها النصارى».

إن المؤرِّخ إذ يقف أمام المؤلِّفين المسلمين الذين «تنشأ معظم إشاراتهم إلى الذمِّيين من بعض الاضطرابات التي تقع بين هؤلاء وبين جيرانهم المسلمين»، وينظر إلى المؤلِّفين النصارى الذين «اعتادوا الإطناب في ذكر مساوىء المسلمين» معرَّض لأن يوحي بأنه أراد تقديم «عرض لأعمال القمع والاضطهاد تتخلَّله فترات أبهى». فمن أجل تحاشي هذا الخطر واستعادة المنظور الصحيح، يرى المؤلف أنه «لا بدَّ من توزيع الأحداث على إمبراطورية واسعة وعلى مدة زمنية طويلة»، محاولاً تتبُّع الحبكة التاريخية العامة. ولا بدَّ أيضاً من نسبة هذه الأحداث إلى الذهنية العامة السائدة في ذلك الزمن، وإن كان هذا لا يغيِّر شيئاً في الأحداث: «فمن اليسير في

معالجة موضوع كهذا، اتهام الكاتب بالانحياز، أو بالتعصّب، لأنه قد يحرّك «ذكريات مؤلمة» كان من الأجدى أن يطويها النسيان». لذلك، ينبِّهُ الكاتب القارىء إلى أنه إذا لم يكن مستعداً لأن يُحسن الظن به، فمن الأجدر له ألاّ يتوغَّل أكثر في قراءة هذه الدراسة.

يكشف المؤلف أنه واجه صعوبة في عمله تمثلت في خطة الكتاب إذ كيف يكون العرض عاماً ومفصَّلاً في آنٍ واحد؟

وقد وجد الكاتب صعوبة في تفضيل أحد التصنيفين على الآخر: التصنيف بحسب البطاركة أو التصنيف بحسب الخلفاء. حيث كان خلال العصر العباسي ستة وثلاثون بطريركاً سريانياً شرقياً يقابلهم من حيث العدد سبعة وثلاثون خليفة. لذلك أخذ الكاتب التصنيفين بعين الاعتبار وإن كان أميل إلى إيلاء أهمية أكبر للبيئة المسلمة التي عاش النصارى في أكنافها.

ويعترف الكاتب بالعجز عن إيجاد حبكة واحدة تنظِّم هذا العمل. الأمر الذي عرَّضه إلى تهمة كتابة تاريخ «إخباري». وربما كان على المؤرِّخ هنا «أن يستحيل عالماً في الاجتماع لكي يحاول الكشف عن العوامل الخفية، التي غالباً ما تسود العلاقات المتحرِّكة بين أهل الذمة وممثلي الأمة الإسلامية في ذلك الزمن، نظراً إلى استحالة عمل ذلك في الكل. لأن كل تعميم، حتى في نطاق فترة زمنية قصيرة سيكون خاطئاً». لهذا السبب، اقتصر المؤلف على القيام بذلك في بعض الحالات المحدّدة التي يملك فيها عناصر الحكم. أما في معظم الأحيان فقد اضطر إلى سرد الوقائع، من دون محاولة تأويلها.

عهد السفاح (132 ـ 136هـ/ 749 ـ 754م)

كان نجاح الثورة العباسية موافقاً جداً للكنيسة السريانية، التي كان يطلق عليها اسم كنيسة بلاد فارس، وكان يرأسها الجاثليق (البطريرك) آبا الثاني. وذلك لما شهده النصارى من أعمال التفرقة المهينة من قبل ولاة الأمويين أمثال الحجاج بن يوسف (75 ـ 95هـ).

شهدت بداية عهد الخليفة الأول، السفاح النزاع الأول على خلافة الجاثليق

(أبا الثاني) بعد موته حيث جرت محاولات الاستعانة بالقوة الزمنية المحلية التابعة للخلافة العباسية. إذ قام أحد المرشحين للجثلقة واسمه سورين برشوة عامل المدينة من أجل فرضه جاثليقاً بالقوة على الكنيسة السريانية. لكن مرشحاً آخر اسمه يعقوب أعلم السفاح بالأمر فقام الخليفة بعزل عامل المدينة وردَّ أموال الكنائس وانتُخب يعقوب جاثليقاً شرعياً.

كما استمرت في ظل الخليفة العباسي الأول حركة دخول النصارى في الإسلام التي بدأت منذ صدر الإسلام، والتي تعزى جزئياً ـ حسب المؤلف ـ إلى الرغبة في التحرُّر من الجزية.

عهد المنصور (136 ـ 158هـ/ 754 ـ 775م)

اتخذت الخلافة العباسية من بغداد مركزاً ثابتاً لها خلال خلافة أبي جعفر المنصور. وكان لا بدَّ من التمييز في تعامله مع النصارى، بين طريقته في التعامل مع نصارى الثغور الملكيين والمغاربة من السريان (اليعاقبة)، وخصوصاً إبان الحملات على العدو البيزنطي، حليفهم الطبيعي، وبين طريقته في التعامل مع أولئك المقيمين في قلب دار الإسلام ببغداد بخاصة، أي المشارقة من السريان (النساطرة).

كان على المنصور أن يهتم ببعض شؤون النصارى، فمن ذلك أن طبيباً نصرانياً اسمه سرجيس كان في خدمة قائد الجيش تمكن بوساطة سيدةٍ من استدراج البلاط إلى خلع الجاثليق يعقوب وتعيين سورين مكانه. وقد تعلّم الخليفة بسرعة من جرّاء ذلك، أن شؤون النصارى في ما بينهم وفي ما يخص علاقاتهم بالمسلمين معقدة جداً. ولا يخفى أن إحدى أوائل المشكلات بين الخليفة والنصارى قد نشأت عن الثقة التي أولاهم إياها، في غرّة عهده، ليكونوا عيوناً له تترصّد من بقي حياً من آل أمية وأتباعهم. كانت هذه المهمة فرصةً سانحة تستعمل كستار لكل ضروب الملاحقة والابتزاز والتنكيد. فعلى سبيل المثال، لما أراد راهب يُدعى زُعاره، أن يستولي على نفائس ديره، اتهم إخوانه بالتستّر زاعماً أن ذهب بني أمية كان بالدير، فما كان من السلطة إلا أن أصدرت أمراً بالقبض على رؤساء الأديرة والكنائس وإحصاء أموالها.

ولو أن النصارى اكتفوا بالتناهب في ما بينهم لهان الأمر. إلا أنهم تجرأوا على التستّر وراء مهمتهم ليظلموا المسلمين ويعرقلوا أعمالهم ويتطلعوا إلى أموالهم ويمسوا كراماتهم.

وقد اشتكى نفر من المسلمين إلى الخليفة الذي أمر بعزل الذميين من مناصبهم والاستعاضة عنهم بالمسلمين.

ولكن الإمبراطورية العباسية لم تكن تضم النساطرة وحدهم، أي المشارقة من السريان بل كان هناك المغاربة منهم الملقبون باليعاقبة والذين كان مقر بطريركهم في أنطاكية، عند هؤلاء كانت خلافة البطريرك تسبب أزمة يستعين أطراف النزاع فيها بالسلطة السياسية وفي هذا السياق أوعز المنصور إلى المطارنة بتعيين أسقف دارا المفتري بطريركاً على أنطاكية، ولدى رسامته المفروضة أحاط عسكر الخليفة بالمذبح شاهرين سيوفهم وأكرهوا رعيته على قبول القربان من يده.

في العام 148هـ/ 765م. وبعد ثلاث سنوات من تأسيس بغداد مرض المنصور وفسدت معدته فاستدعي له أحد معلمي مدرسة جنديسابور الشهيرة الطبيب النسطوري جورجيس بن جبرائيل من بني بختيشوع.

وقد نجح الطبيب بأن يحظى برضا الخليفة وإنعامه من أول لقاء تم بينهما فقد مدح الخليفة بخطبة بليغة بالفارسية وبالعربية.

ومع وصول جورجيس حصل النساطرة على نصير عظيم النفوذ قادر على بلوغ أذن الخليفة الذي كان إعجابه به يزداد يوماً بعد يوم.

لكن جورجيس بختيشوع ما لبث أن مرض، وكان ذلك من سوء حظ الخليفة والنصارى الذين نعموا بحمايته فأذن له المنصور بالعودة إلى جنديسابور بعدما حصل على هدية وداع بلغت عشرة آلاف دينار، وقد أوصى بعيسى بن شلهوف بديلاً عنه وكان ذلك سنة 152هـ/ 769م فما كان من الخليفة إلا أن عيّنه وكيل أمر النصارى.

قام عيسى بالتحكُّم بأساقفة الكنيسة وإذلالهم وسلب أموال الكنائس وعزل

الأساقفة الذين يرفضون الانصياع لأوامره وتسليمه أموال الكنائس، ويبدو أن المنصور لم يستجب للشكاوى التي رفعت إليه ضد الطاغية إلى أن وصلت إليه شكوى قبريانوس مطران نصبين، فقد كتب عيسى إلى قبريانوس كتاباً يطلب فيه منه أن ينفذ إليه أشياء جليلة ثمينة لها قدر ويتهدّده متى أخّرها، واتفق أن خرج المنصور في بعض سفراته حتى وصل إلى قريب من نصبين. فاحتال المطران في إيصال الكتاب إلى وزير المنصور الربيع بن يونس الذي اغتنم الفرصة للتخلص من الطبيب المنتفخ فأطلع الخليفة على ما في الكتاب فأمر المنصور بأخذ ما يملكه عيسى وتأديبه ونفيه وزوجته إلى الهند.

عندئذ انتدب جورجيس بن بختيشوع تلميذاً آخر من تلامذته اسمه إبراهيم وقد تحسنت حال النصارى بفضله فقد سمح للمطارنة بالعودة إلى كراسيهم التي خلعوا عنها، كما أفرج عن سجناء منهم من أمثال الجاثليق يعقوب.

المهدي (158 ـ 169هـ/ 775 ـ 785م)

كان الخليفة العباسي الثالث أبو عبد الله محمد الذي تسمّى بالمهدي، يختلف كثيراً عن أبيه المنصور فقد أمر بفتح أبواب السجون، وقد استفاد جرجس بطريرك اليعاقبة المحبوس منذ تسع سنوات من هذا العفو، ويوحنا مطران نصيبين.

وقد كان طيباً جواداً، نبيلاً متسامحاً، وكان أيضاً سهل التصديق للخوارق مثله مثل سائر أهل عصره وجعل يجمع كتب السحر، وقد دفع حب الاستطلاع المهدي إلى إقامة علاقات (بين غزوتين) مع القيصر لاوون البيزنطي ليطلب منه كتب علوم اليونان القيمة وهكذا تطورت في ظل المهدي حركة الترجمة الكبرى التي بدأها المنصور منذ تأسيس بغداد مع البطريق. وقد نقل تيوفيلوس نفسه من اليونانية إلى السريانية أشعار هوميروس وبعض كتب أرسطو، ومعلوم أن السريان كانوا قد بدأوا منذ زمن بعيد بنقل كتب اليونان إلى لغتهم ولذلك جاء معظم الترجمات الأولى من السريانية إلى العربية.

ويتهم المؤرِّخ البيزنطي تيوفانوس المهدي أيضاً باضطهاد النصارى وهو

يجعل ذلك في العام 772م. ويقول ابن العبري إن إحدى الكنائس التي هُدمت كانت للخلقيدونيين (الروم) بحلب وهذا يحدِّد موقع التخريب. وفي حلب أيضاً أكره المهدي سنة 778م تنوخ من العرب النصارى على الإسلام فأسلم 5000 رجل.

ويدرج ميخائيل السرياني هذه الإجراءات في سياق ردة فعل الخليفة ضد الزنادقة وعلى رأسهم المانوية. ويبدو أيضاً من أسبابها سخط الخليفة إثر هزيمته أمام لاوون الرابع لذلك كان بوسعنا أن نشاطر فاروق عمر الرأي، إذ يعتبر أن هذه الحالات استثنائية وأن موقف المهدي العام إنما كان موقف التسامح.

ولما مات البطريرك حنان يشوع مسموماً، انتخب المطران طيماثاوس خلفاً له، ومن المعروف أخيراً أن طيماثاوس كان يهتم بالعلوم وقد صنف فيها مصنفات عدة منها كتاب في علم الفلك وقد كان من شأن هذا أن يقربه إلى الخليفة. وقد استفاد النصارى من نفوذ الرجل في بلاط الخليفة قبل أن يقعوا ضحايا ردة الفعل من جرّاء تصلّب العقيدة في خلافة المتوكل.

الرشيد (170 ـ 193هـ) (786 ـ 809م)

عندما وصل الرشيد للسلطة بعد أخيه الهادي، كانت قد مضت على طيماثاوس الجاثليق في السدة ست سنوات. وقد تمتع برعاية المهدي والد الخليفة الجديد وحماية أم ولده الخيزران، ومن ثم أصبح في جملة المقربين إلى الرشيد مشمولاً بعطف السيدة زبيدة، ومتمتعاً برضا بختيشوع أحد أطباء البلاط ورصيد غيره من الكتّاب النصارى.

وزارة يحيى بن خالد (170 ـ 187هـ) (786 ـ 803م)

منذ العام 780 وعقب غزوة مظفرة للأراضي البيزنطية أسكن يحيى البرمكي وأبوه خالد في حي البرامكة الأرستقراطي بالشماسية جماعة من الروم كان سباهم وأجلاهم عن بلدة سمالووس البيزنطية وقد صارت دار الروم التي أحلُّوا فيها دير الروم ومقر جثلقة المشارقة من السريان بعد مئة سنة من ذلك التاريخ. وقد بقي منها إلى جانب الكنيسة البطريركية كنيسة للملكيين وكنيسة أخرى لليعاقبة، كان البرامكة يقيمون علاقات وثيقة معهم ويشهد على ذلك أيضاً اسم حيِّهم الشماسية (نسبة إلى

الشماس). شجع البرامكة عمل الترجمة الذي كان قد بدأ في خلافه المهدي ومن المحتمل أن تكون قد أسست بدافع منهم المكتبة الشهيرة التي عرفت بخزانه الحكمة والتي صارت من بعد نواة معهد الترجمة الذي سُمي ببيت الحكمة.

إن أول تنظيم لأحوال أهل الذمة يعود إلى القاضي أبي يوسف يعقوب الأنصاري المستشار القانوني لجعفر البرمكي فقد خلع عليه الرشيد لأول مرة في الإسلام لقب قاضي القضاة وكلّفه بتصنيف كتاب في الفقه، وقد عرف كتابه الذي كتب في صورة رسالة تحت عنوان كتاب الخراج، وهو يعالج فيه جملةً متنوعةً من المباحث، ومنها الأصول الواجبة في معاملة النصارى.

إن هذه الأصول تكشف عن مكانة النصارى المرموقة في مجتمع البرامكة، إذ كان يُسمح للنصارى بالإقامة في مدن المسلمين وأسواقهم ولكن لم يكن يحق لهم أن يبيعوا الخمر فيها ولا الخنزير. أما بالنسبة للكنائس فقد كان يجوز ترميمها ولكن يحظر بناء أي منها كما أنه يجب ألا تظهر الصلبان في العلن هذا كله ليس جديداً بل هو جزء من شروط الصلح الذي أبرم عند الفتح. وثمة فصل يفاجئنا بما ينطوي عليه من إذلال، وهو الفصل الذي يعالج لباس أهل الذمة وزيهم، فقد أوصى أبو يوسف ببغداد بين العام (170 و 182هـ) (786 و798م) وفي خلافه الرشيد ووزارة البرامكة بأن لا يترك أحد منهم يتشبه بالمسلمين في لباسه ولا في مركبه ولا في هيئته ويؤخذوا بأن يجعلوا في أوساطهم الزنارات مثل الخيط الغليظ يعقده في وسطه كل واحد منهم وبأن تكون قلانسهم مضربة وأن يتخذوا على سروجهم في موضع القرابيس مثل الرمّانة من خشب وبأن يجعلوا أشراك نعالهم مثنية. وعندما تصلبت العقيدة عند الحنابلة من السنّة وعند الشيعة، تطورت هذه الإجراءات التمييزية المذلة حتى أضحت المعاملات اليومية مع النصارى موضع تحرّج إذ عدّت مصافحتهم سبباً للنجاسة وأدت الإجراءات التمييزية والضرائب الخاصة مدة خلافة الرشيد إلى خروج بعض النصارى عن دينهم.

وهنا أيضاً تتفرد المصادر البيزنطية والسريانية العربية بتقديم المعلومات. وتروي هذه المصادر أن الرشيد زاد الجزية في أول عهده فهاجر كثيرون من

هؤلاء وهربوا من بلدهم وبقيت أراضيهم في يد العرب. كذلك أمر الخليفة في السنة الثانية بأن تخرَّب الكنائس والمعابد إلى الغرب من نهر سنجار ليكمل بناء مدينة الحدث التي استنقذها من البيزنطيين من بعد ما استولوا عليها قبل إتمامها.

ومن حسن طالع النصارى ولا سيما نصارى الثغور أن غزوات الرشيد الأولى كانت مظفرة وبخاصة في العام 181هـ/ 797 ـ 798م إذ قبلت الإمبراطورية هيلانة بأن تدفع الخراج للعرب. وفي السنة 797م مرَّ الرشيد بالرها فواجهه المسلمون وشكوا إليه النصارى مدَّعين أن ملك الروم يزورهم كل سنة سراً ويصلي في كنائسهم وطلبوا منه هدم الكنيسة الكبرى وإبطال دق النواقيس وقد تدخل يحيى مستشار الخليفة فرد التهمة عنهم فكان أن أمر الخليفة بضرب المسلمين وطردهم بدلاً من أن يستمع لهم.

المأمون (198 ـ 218هـ/ 813 ـ 833م)

ولا شاهد لدينا على علاقات الخليفة الجديد، بطيماثاوس ولكن هناك إشارة إلى أن طيماثاوس مات عن جثلقة دامت 43 عاماً أي سنة دخول المأمون إلى بغداد بعد ست سنوات من تولّيه الخلافة أي في صفر 204هـ/ آب 819م.

كان الصراع الذي دام أربع عشرة سنة (196 ـ 210هـ) (811 ـ 825م) ضد نصر وعمرو الخارجين حافلاً بالتعديات فقد نهب الخارجان ديراً على اسم ميخائيل السرياني، ثم جاء بعض النصارى المتمردين على بطريرك أنطاكية فأجهزوا على الدير فكان أول دير يُحرق في مملكة العرب عام 812م، وانتشر قطاع الطرق في الغرب كله (الشام). عند اليعاقبة كان البطريرك قرياقوس (793 ـ 817م) قد جاء إلى الشرق لتعيين رئيس أساقفة لتكريت مركز الإقليم الشرقي من كنيسته السريانية الغربية ولما كان التنافس لم يزل قائماً بين هؤلاء الشرقيين وبين البطريرك ظن قرياقوس أنه وقع على الرجل القادر على مقاومة أعمال هؤلاء القوم ودرئها كان هذا كاتباً اسمه باسيليوس، أصله من «بلد»، وكان يشتغل في القضاء وفي جباية المكوس، وكان باسيليوس هذا مصاباً بالغرور ودخل في نزاع مع أهل الموصل ورهبان دير مار متى. فأغرى الأمير بحبس من يشاء وتغريم من يشاء ولم يقتصر على تدبير الكنائس بل تدخل في

الإدارة العامة التي لم تكن من شأنه فكان يخالط الأمراء ويجبي الضرائب حتى إنه تسلق إلى فرض الجزية على المسلمين ولما رأى هؤلاء تكبره قاموا عليه وأساءوا إلى النصارى بسببه فقتلوا من حميتهم الخنازير في الشوارع وهاجموا الكنائس. عندئذٍ انحدر باسيليوس إلى بغداد ليشتكي على المسلمين فما كان من هؤلاء إلا أن سبقوه وحرّروا دعوى لم تخل من المآخذ التي صارت تقليدية (الصلبان ـ النواقيس ـ الخمر فضلاً عن الخنازير التي تدخل المساجد). واتهم المطران وآخر من أعيان رعيّته يدعى عبدون بشتم الرسول. أما الرد فكان منشوراً بإبطال شرائع النصارى وأمر بالقبض على الرجلين المتهمين ففر باسيليوس وقبض على عبدون الذي حبس سبعة أشهر وحُدَّ بالسيف ثم صلب. أما باسيليوس الذي كان يتوعد العرب بالطرد من بيوتهم فلم يتمكن أبداً من العودة إلى تكريت وقد مات سنة 829م مختبئاً في دير عين قنا. في هذه الفترة خلف بختيشوع بن جبرائيل أباه، وبقي للنصارى نصير قريب من العرش. وفي خلافة المأمون عرفت حركة الترجمة إلى العربية ذروتها فالمأمون هو مؤسس معهد الترجمة العظيم الذي يعرف ببيت الحكمة ومعظم المترجمين كانوا من النصارى الملكانيين واليعاقبة والنساطرة خصوصاً. وبفضلهم انتقلت علوم اليونان إلى العرب ثم عادت بوساطتهم إلى أوروبا.

المعتصم (218 ـ 227هـ/ 833 ـ 842م)

كانت أعظم إنجازات هذا العهد نقل عاصمة الخلافة من بغداد إلى سامراء. ومن الوجهة السياسية كان هذا التدبير يعني تفضيل العنصر التركي على العنصر العربي وقد عجَّل هذا في المدى البعيد في انحطاط دولة بني العباس.

لم يظهر النصارى كثيراً في عهد المعتصم باستثناء سلمويه المتطبب وزملائه يوسف بن صليبا وسليمان بن داوود بن بابان ويوسف القصير وبولس بن حنون. في هذه الأثناء هدمت بعض الكنائس (السريانية) الغربية في صباح عيد الفصح من العام 835م بحجة أنها أحدثت، وفي العام 223هـ/ 838م سعى أحد أبناء المعتصم المكنّى بأبي داود إلى استصدار أمر من أبيه يحظر على النصارى أن يظهروا الصلبان خارج الكنائس، وأن يقرعوا النواقيس، وأن يجهروا بالصوت في الصلاة أو في

الجنائز، وأن يظهروا الخمر بأية مدينة أو على الطرق.

ويقول ديونيسيوس: لما حاصر الخليفة أنقرة وعمورية اصطحب أيوب بطريرك إنطاكية للملكانية فدعا أيوب المحاصرين بإيعاز من الخليفة، إلى الاستسلام ودفع الجزية لتحقن دماؤهم فاستقبلوه بالشتائم ورشق الحجارة فأخذت المدينتان عنوة وأعمل فيهما السيف والنار وسيق الناجون سبايا.

هذه المعلومات المتدفقة كلها لا تكفي لتكوين فكرة عن حال النصارى في عهد المعتصم، وإن ما نسبه ميخائيل السرياني إلى المعتصم من أنه كان يفرض مكوساً على كل شيء وحتى على الموتى، ربما استحق أن يصنّف في جملة «الأحكام المتهورة».

المتوكل (232 ـ 247هـ) (847 ـ 861م)

قلب أبو الفضل جعفر المتوكل على الله سياسة أسلافه الدينية رأساً على عقب فهجر الاعتزال ورفع المحنة، محنة الحنابلة والمحدِّثين.

من المحال أن يجد المرء حبكة متواصلة الخيوط في خضم الأحداث التي عرفها عهد دام أكثر من خمس عشرة سنة كانت الاعتقالات والمصادرات من أهم معالمها. فقد أهلك العظماء والكتاب في زمانه وحطّ مراتبهم وعادى العلم وأهله فاتضعت العلوم في أيامه وقتل كثيراً من الكتاب واستصفى أموالهم وهدم منازلهم حتى صارت المصادرة مألوفة للحصول على المال كلما اشتكى بيت المال من القلة.

الشروط العمرية: صنفت الشروط على اختلاف الروايات فئتين في كل فئة ستة شروط. الستة الأولى تعدُ مستحقة لموافقتها روح الشريعة الإسلامية وتهدف إلى حماية الإسلام ويؤدي انتهاكها إلى نقض عهد الحماية المعقود للنصارى؛ وهذه الشروط هي: الطعن على القرآن أو النبي، فتنة المسلم عن دينه أو التعرض له في شخصه أو في ماله، إصابة امرأة مسلمة على سبيل النكاح أو الزنى، معاونة أعداء الإسلام. أما الشروط الستة الأخرى فمستحبة وهي مع بعض الفوارق:

ـ الأمور المتعلقة بتسفير أزيائهم بلسن الغيار وشد الزنار.

ـ حظر دق النواقيس أو الجهر بالتراتيل.

ـ عدم تجاوز مباني المسلمين في العلو.

ـ إخفاء الخمر والخنزير والصلبان عن الأنظار.

ـ التستر في الجنائز وعدم الجهر بالندب والنياحة.

ـ حظر ركوب الخيل ويباح لهم ركوب الحمير والبغال فقط ويجب أن تكون الركاب من خشب وأن تتخذ البراذع بدلاً من السروج، بالإضافة إلى حظر التسمّي بأسماء المسلمين أو التكني بكناهم أو التلقب بألقابهم.

المعتضد (279 ـ 289هـ/ 892 ـ 902م)

كان المعتضد رجل دولة حقيقي ورجل إدارة ممتازاً. كان قوياً ذكياً وكان من أبرز خلفاء بني العباس، فقد عكف إجمالاً على تحسين الحالة العامة لا على إزالة الإساءات الفردية فحسب. وتنقل إلينا المصادر النصرانية الشعور نفسه بالنسبة إلى علاقة إدارته بالنصارى. وقد حسد بعض المسلمين عبيد الله بن سليمان كاتب المعتضد على الثقة التي أولاه إياها مولاه واستجرؤوا على التلميح بأن الخليفة يميل إلى النصارى فلما أطلع المعتضد على الأمر قال: «ما وليت نصرانياً سوى عمر بن يوسف للأنبار، والجهابذة يهود ومجوس، واعتمدت عليهم لثقتهم لا ميلاً لهم لكن لثقتي بهم»، وأضاف مخاطباً كاتبه عبيد الله بن سليمان إذا وجدت نصرانياً يصلح لك فاستخدمه فهو آمن من اليهود لأن اليهود يتوقعون عودة الملك إليهم وآمن من المسلم لأنه بموافقته لك في الدين يروم الاحتيال على منزلتك وموضعك وآمن من المجوس لأن المملكة كانت فيهم. باختصار كان النصارى خدمة مثاليين لأنهم لم يتولّوا السلطة في البلاد ولن يتولوها من بعد.

وما حدثت تطوراتٌ بارزةٌ في حياة النصارى بعد المعتضد، وظلوا يعملون في البلاط أطباءَ وفلكيين. وظلت السلطات تتدخل بطلبٍ من النصارى في اختيار

الزعماء الدينيين. وظلوا مستخدمين في الديوان. والمؤلف يقصُّ استناداً للمصادر العربية وغيرها تفاصيل الأحداث في عهد كل خليفة حتى عهد القائم.

القائم (422 ـ 467هـ/ 1031 ـ 1075م)

شهدت عاصمته سنة توليه الخلافة بالذات صراعات مسلَّحة بين السنة والشيعة. فأحرقت أسواق الكرخ مرة أخرى ووقعت معارك بالطرق وبخاصة في سوق الثلاثاء حيث كان يقيم بعض النصارى. وشهد العام 429هـ/ 1037م إعادة العمل بالشروط العمرية، وعقد مجلس رسمي بحضور رئيسي أهل الذمة الجاثليق إيليا الأول ورأس الجالوت اليهودي وتعهد هذان باحترام الإجراءات التمييزية وعدم مساواة أنفسهم بالمسلمين، والامتناع عن رفع دورهم على دور جيرانهم المسلمين. ولم يعد للتواريخ وقت للكلام عن النصارى في السنوات التي أعقبت ذلك بل نجد فيها تناوب الكوارث الطبيعية وروايات النهب والسطو والسرقات والغلاء على الجميع. ويعطينا ذلك فكرة عن تفكك المملكة في السنوات الأخيرة من العهد البويهي.

المقتدي (467 ـ 478هـ/ 1075 ـ 1094م)

لم يحكم عبد الله المقتدي بأمر الله حفيد القائم حكماً فعلياً أكثر من أسلافه فالسيد الحقيقي كان السلطان السلجوقي التركي ملكشاه ثم بركياروق إبنه.

إلى جانب الخليفة نجد الطبيب أبا الحسن سعيد بن هبة الله بن الحسين الذي مات سنة 495هـ/ 1101م ويُذكر من أطباء نصارى مشاهير آخرون منهم الأخوان التكريتيان اليعقوبيان ابنا جرير المذكوران سنة 472هـ/ 1079م.

وتبدو أحداث هذه الخلافة في صورة مفككة لا تمكن من رؤية الأمور ومخارجها بوضوح كاف، ولنذكر وباء الطاعون سنة 478هـ/ 1085م بالمحوّل إلى الجنوب الغربي من بغداد أي بالقرب من حي اليعاقبة وبذلك نصل إلى فتنة سنة 484/ 1091 الكبرى التي أخرجت رهطاً من النصارى عن دينهم. ويصيب جورج مقدسي إذ يقول إن المطالبة بتطبيق القيود على أهل الذمة لم تزل تتكرر طيلة القرن الخامس/ الحادي عشر ذلك لأنها لم تطبق إلا لتهدئة

العامة التي أغاظها اختيال الأثرياء من الذميين والحريات والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها علناً بسبب أهميتهم السياسية والاجتماعية. وهذا يفسِّر سلوك العامة من المسلمين الذين وجدوا أنفسهم بلا نصير يستظهرون به لدى الحكام فأخذوا على عاتقهم مهمة الانتصاف فأحرقوا الكنائس ونهبوا المنازل، واستغلوا الفتن الدامية أحياناً.

خلوّ كرسي الجثلقة وصروف الدهر

ولم يطل الوقت حتى عثر الخليفة على الوزير ذي الحمية الدينية في شخص أبي شجاع ظهير الدين الروذراوري الذي بدأ باضطهاد النصارى بأن استحصل في 14 صفر 484هـ/ 7 نيسان 1091م على توقيع الخليفة بإلزام أهل الذمة بالتمايز. منذئذٍ لم يعد يجوز للنصارى واليهود أن يخرجوا إلى شوارع بغداد من دون لبس الغيار وعقد الزنار وتقلّد درهم رصاصي في أعناقهم ضُربت عليه كلمة ذمّي، وكان على النساء أن يتقلدن هذا الدرهم في الحمامات وأن يلبسن عند المشي في المدينة أحذية ملونة بلونين واحد أحمر وواحد أسود وأن يجعلن في أرجلهن الخلاخيل، وقد أسهم هذا القرار في خسارة أبي شجاع لوزارته في الشهر التالي وكان سبب عزله أن يهودياً ببغداد يقال له أبو سعد بن سمحا ـ كان وكيل السلطان ونظام الملك ـ اتفق مع آخرين على الشكاية من أبي شجاع واستغل حادثه اعتداء تعرض لها ليوقع بالوزير وقد عُزل هذا من وزارته. ولكنّ أمر الخليفة بمخالفة أهل الذمة ظل ساري المفعول مدة أربعة عشر عاماً. وكان من نتائج هذا أن هرب النصارى كل مهرب فأسلم من كان منهم في منصب رفيع وكان أشهر من أسلم كاتبان من بني الموصلايا هما أبو الخير سعيد بن منصور بن الموصلايا، والعلاء بن الحسن بن الموصلايا. ولكن بعض النصارى أسلم طمعاً في المال وكان هذا ما دعا أصحاب أبي جعفر بن أبي موسى الشريف الحنبلي إلى القول: هذا إسلام الرشا لا إسلام القناعة! وبعد اضطراب الأحوال إبان خلو كرسي الجثلقة وبعدما هدأت موجة الخروج من النصرانية، تمكن السريان النساطرة أخيراً من انتخاب جاثليق لهم واستصدار إذن السلطان بتوليه وجرى ذلك في ظل استمرار التدابير التمييزية خلال وزارة عميد الدولة أبي منصور بن جهير.

المستظهر (487 ـ 512هـ/ 1094 ـ 1178م)

كان أبو العباس أحمد المستظهر بالله في السادسة عشرة من عمره عندما تسلم خلافة دامت أربع وعشرين سنة. وفي العام 492هـ/ تموز 1099م استولى الصليبيون على بيت المقدس وأعملوا السيف والسبي في أهلها وركبوا شتى صنوف الفظائع حتى في حرم المسجد الأقصى ولكن ثمة أمر حريّ بالانتباه هو أنه لا ذكر لأية حادثة ضد النصارى لا في تواريخ المسلمين ولا النصارى وهذا من الأمور التي لا بدَّ من ذكرها. وقد انقلبت الجماهير المسلمة النشوانة، بسبب انتصار صلاح الدين على الصليبيين، بعد قرنٍ تقريباً من احتلالهم القدس، على النصارى المحليين الذين ربما كانوا قد سودوا وجوه الصُّوَر في كنائسهم حزناً على هزيمة الفرنج. لذلك نفهم أن يكون المسلمون قد ردوا على ما اعتبروه استفزازاً. في هذه الحالات كلها كانت الفتن تعبيراً عن ارتياب من تعاون النصارى مع العدو أما العامل الفعال فهو عامة المدن الكبرى يقودهم غالباً خطباء أو وعّاظ متشدّدون ولسنا إذاً أمام حملات اضطهاد تنظمها السلطة.

الناصر (575 ـ 622هـ/ 1180 ـ 1225م)

بدأ الناصر لدين الله حكمه بإصلاح داخلي، فأمر بإقصاء النصارى من الدواوين بسبب فساد الكتاب النصارى وخلفهم. وقد صرف كتاب نصارى من الخدمة ودخل آخرون الإسلام ليحتفظوا بمناصبهم، لكن الأطباء النصارى ظلوا يحيطون بالخليفة وأشهرهم أبو الخير ماري بن هبة الله. وكان أخوه الأكبر، أبو الحسن صاعد طبيباً وفيلسوفاً وضع كتاباً في الدفاع عن النصرانية، وكان محبباً إلى الخليفة الناصر. بكى النصارى السريان كلهم سراً على سقوط القدس في قبضة صلاح الدين الأيوبي مع أن المسلمين لم يتصرفوا فيها بنفس الوحشية التي أظهرها الفرنج.

بيد أن نبأ فتح القدس قد أدى إلى موجه اضطهاد للنصارى في أماكن شتى من المملكة العباسية، وفقاً لشهادة ميخائيل السرياني.

المتعصم (640 ـ 656هـ/ 1242 ـ 1258م)

المتعصم بالله هو آخر الخلفاء العباسيين، كان مستضعف الرأي وأبرزها مع

النصارى في عهده هو تنافس الأساقفة على الجثلقة بعد وفاة الجاثليق ووضع السلطات العباسية هذا المنصب في المزاد أي منحه لمن دفع أكثر.

خاتمة

إن شماتة النصارى السريان بزوال دولة بني العباس تظهر حقيقة مشاعرهم لأن ذلك بالنسبة إليهم كان يعني الخلاص من نظام حكم تمييزي وظالم أو هذا ما كانوا يعتقدونه على الأقل.

ويعتقد المؤلف أنه قد أثبت في فصول الكتاب أن النصارى لم يتعرضوا للاضطهاد الحقيقي في خلافة بني العباس إلا نادراً لقد كانوا مثلهم مثل المسلمين من حيث التأثر بالأحداث الداخلية كالاضطرابات السياسية بخاصة. أما من حيث هم نصارى فقد تأثروا أحياناً بالصراعات الخارجية بين الخلافة الإسلامية والبيزنطيين أو الصليبيين، وكان عليهم أن يدفعوا ثمن قلة تبصرهم في استفزاز المسلمين بـ: الجنائز الصاخبة، قرع الأجراس، البيع والشراء... إلخ. أما العوامل المؤدية إلى ضمور جماعة النصارى فأهمها جو الضغط الاجتماعي والتمييز الشرعي بالجزية، والتمييز بالملابس التي تصل إلى الإذلال والتي كانت ترسخ فيهم الشعور الجارح بعدم الانتماء لأنه لم تسنح لهم فرص سياسية متكافئة، ولم يعاملوا معاملة مواطنين متمتعين بحقوق المواطنية التامة بل معاملة الهامشيين المنبوذين، كان السبيل الوحيد إلى الاندماج عند النصارى هو الدخول في الإسلام وإذا رفضوا ذلك كانوا أمام موقفين من المسلمين: التسامح أو العدوان ويطرح المؤلف هنا سؤالاً: هل الإسلام متسامح أم غير متسامح؟

لا يجيب الكاتب صراحة على سؤاله بل يذهب إلى أن الإسلام في ممارسته التاريخية لم يكن متسامحاً بسبب سيطرة الفقهاء المتشددين ذوي الأفق الضيق بينما نصوص القرآن تتضمن مبادىء التسامح والانفتاح على الأخر. ويرى المؤلف أن مفهوم «أهل الذمة» الشرعي الذي حلَّ محل مفهوم «أهل الكتاب» هو مفهوم غير قرآني، موروث من الساسانيين ومن المجتمع القديم كله ويتمنى لو كان هذا المفهوم لم يمثل إلا وضعاً عابراً لأنه وليد ظرف تاريخي محدَّد. لكنه استمر

قروناً طويلة لأنه لم يكن في مقدور أحد آنذاك أن يتصوّر العلاقات بين الجماعات البشرية إلا من حيث هي علاقات بين سيِّد ومسود.

ويأمل الكاتب أن يتخلَّص من تلك النظرة التقليدية المسلمون والنصارى على السواء والدخول في عالم اليوم التعددي، والبحث عن سبيلٍ آخر للعيش سوياً.